تقرير حول أطوار اللقاء التواصلي

بيانات عامة :

موضوع اللقاء: لقاء تواصلي

التاريخ والزمان: الجمعة 04 جمادى الأولى عام 1448 هـ موافق 16 أكتوبر سنة 2026 من الساعة 14.30 الى الساعة 18.30 مساء

المكان : قاعة التكوينات بمقر المجلس الجهوي لعدول استئنافية الرباط

الجهة المنظمة : المجلس الجهوي لعدول استئنافية الرباط

المسيران : ذ/ محسن الملولي وذة/ فاطمة الصالحي **المقرران** : ذ/ احمد الخيري وذ/ محمد كبابرة

تصدير وإطار عام :

في إطار مواكبة المستجدات التشريعية والتنظيمية المؤطرة لممارسة مهنة العدول ، وتنزيل أهداف خارطة الطريق المعتمدة للتواصل والتمكين الميداني ، نظم المجلس الجهوي لعدول استئنافية الرباط لقاء تواصليا تحت شعار:

" معا نحو استيعاب سليم لمستجدات القانون 051.26 في أفق ممارسة مهنية مسؤولة "

وقد شكل هذا اللقاء محطة هامة لمناقشة آليات التنزيل العملي لمقتضيات القانون الجديد وإدارة المخاطر المهنية والمالية المرتبطة به .

الجلسة الافتتاحية والكلمات الترحيبية :

افتتحت أعمال اللقاء التواصلي على الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة مساء بحضور جمع من السيدات والسادة العدول المنتمين لدائرة استئنافية الرباط.

وأُستهلت الجلسة بآيات بينات من الذكر الحكيم تلاها على مسامع الحضور الكريم الأستاذ خالد البختي ، تلاها إلقاء الكلمات الافتتاحية التأطيرية :

1 – كلمة السيد رئيس المجلس الجهوي لعدول استئنافية الرباط الأستاذ يوسف ايت الحو: استهل السيد رئيس المجلس الجهوي كلمته بافتتاح اللقاء بالترحيب الحار بكافة الحاضرين والمشاركين، لينطلق بعد ذلك إلى استعراض الجهود التي بدلت لاقتناء مقر مشرف للمجلس في أرقى أحياء الرباط ، موجها الشكر لكل من دعم هذا العمل ماديا ومعنويا كما أشاد بالدور الفعّال للجنة العلمية لا سيما بعد تطعيمها بكفاءات متميزة من خارج المجلس في تحريك المياه الراكدة وكسر حالة الترقب ، والانكباب على تفكيك مواد القانون الجديد وتيسير فهمه لضمان تنزيله السليم (مع ذكر أسماء السادة المشاركين من خارج المجلس وهم: (ذ/سعيد مفيد وذ/ عبد الرزاق بوعزاوي وذة/نادية الشرقاوي وذة/فاطمة الصالحي). وفي الختام ، نبه السيد الرئيس إلى أهمية المرحلة القادمة باعتبارها تحولا جذريا نحو مهنة جديدة بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، مؤكدا أن السلاح الأبرز لمواجهة هذه التحديات وتجنب المساءلة التأديبية هو "التكوين"، الذي أضحى مع التشريع الجديد إلزاميا.

2- كلمة رئيس اللجنة العلمية والقانونية الأستاذ محمد أبو الوافي : والتي أكدت على أهمية اللقاء في مواكبة مستجدات القانون 051.26 الخاص بمهنة العدول ، وقد أبرزت الكلمة بوضوح وجود نقائص وإكراهات تشريعية وميدانية يطرحها النص الجديد من خلال العمل الذي قامت به اللجنة العلمية والقانونية التي انكبت على قراءة القانون الجديد قراءة متأنية وخصصت مجموعة من الاجتماعات منها ما كان عن بعد ومنها ما كان حضوريا بمقر المجلس، مما يتطلب تجاوز حالة " الترقب السلبي" عبر مقاربة نقدية واستباقية، واختتمت بالتأكيد على أن اللقاء يهدف إلى تفكيك إشكالات القانون (المالية ، الرقمَنَة ، التوثيق ، والمسؤوليات) لصياغة خارطة طريق جهوية تكفل تحصين ممارسة السادة والسيدات العدول وتمكينهم ميدانيا .

المحور الأول : العروض والمداخلات العلمية والتقنية

انتقلت أعمال اللقاء بعد ذلك إلى أطوار الجلسة العلمية والتأطيرية، حيث قدم المتدخلون عروضا متكاملة تناولت المحاور التالية :

المداخلة الأولى: بعنوان :**التلقي والتوثيق وإشكالياته في ضوء القانون رقم 26.051** ألقاها الأستاذ(ة) نور الدين مصلوحي

أكد المتدخل في مستهل عرضه أن الفهم السليم للوثيقة التشريعية يتطلب بالضرورة الإجابة عن أسئلة جوهرية تؤطر فلسفة القانون:

لماذا صدر النص؟

ماذا يريد واضع النص (المشرع) ؟

ما الهدف والأبعاد الكامنة وراء إصدار التشريع الجديد؟

ليُعرّج المتدخل على أحكام نظام المشاركة وضوابط إنجاز عقده وإجراءاته الإدارية لينتج آثاره. وفي باب التلقي، شدد العرض على ضرورة اتخاذ الاحتياطات القبلية للتأكد من هوية الأطراف وأهليتهم ، وانتفاء موانع التلقي بين العدلين أو تجاه الأطراف والشهود كما هو منصوص عليه في المواد 40 و51 و54 وفي بعض المواد الأخرى المتفرقة في أبواب أخرى مع إسداء النصح الواجب للأطراف وبيان الآثار والأبعاد القانونية لكل عقد .

كما استعرض المتدخل مستجدات الاختصاص المكاني وتلقي تصرفات العقار المحفظ وطنيا ، داعياً الهيئة الوطنية للتسريع بربط العدول ببيئة المحافظة العقارية وتوفير التوقيع الإلكتروني لتجاوز صعوبات الاطلاع والتقييد. وتناول العرض ضوابط شهادة اللفيف ومراعاة الشروط الواردة بالمواد المذكورة ، ليختتم ببيان قواعد التحرير الجديدة ؛ حيث أصبح التوقيع يقع مباشرة على أصل الوثيقة المحفوظ بمكتب العدل بدلاً من مذكرة الحفظ ، مع إفراد سجل البيانات (المادة 30) -في انتظار نصها التنظيمي- لتسجيل مواجز العقود بأعداد متتالية دون توقيع الأطراف.

المداخلة الثانية: بعنوان :**النظام المالي والإيداع من خلال مقتضيات القانون 26.051** ألقاها الأستاذ(ة) عبد الرزاق بوعزاوي

ركزت المداخلة على التحول الفلسفي والهيكلي للمنظومة المالية ، المنتقل من التعريفة التقليدية إلى الحكامة المحاسبية والإيداع الرقمي الموحد ، وأكدت على امتداد التكليف المالي للعدل ليشمل التشريعات الجبائية وقوانين اليقظة المالية داعية إلى معالجة الإشكالات الميدانية عبر اعتماد وصل رقمي موحد ، وسجل مالي إلكتروني ، والتسريع بإحداث "حساب الودائع المهني". كما أوصت المداخلة بإقرار برنامج عملي للتكوين المستمر وتأسيس لجنة علمية لمواكبة المستجدات التنظيمية المرتقبة ، وعرج المتدخل على مجموعة من الالتزامات المالية للعدل وفق ما جاء به القانون الجديد سواء اتجاه الهيئة الوطنية أو المجالس الجهوية أو مؤسسات التأمين أو غيرهم .

المداخلة الثالثة : بعنوان :**التحول الرقمي في ضوء القانون 26.051** ألقتها الأستاذ(ة) نادية الشرقاوي

تناولت هذه المداخلة مقومات الانتقال الرقمي لمهنة العدول في ضوء المقتضيات الجديدة للقانون26.051 ، مبرزةً التمييز بين الرقمنة الإجرائية والتحول الرقمي الشامل كإطار هيكلي لممارسة المهنة. وأكدت المداخلة أن التكوين المستمر والتجهيز التقني للمكاتب (بالحواسيب والتوقيع الإلكتروني المؤهل والسجلات الرقمية) يشكلان مدخلا أساسيا لتبسيط المساطر، تقليص الزمن التوثيقي ، وتعزيز الأمن التعاقدي والأرشفة. واستعرضت المقتضيات القانونية المؤطرة للتسجيل والإيداع الإلكترونيين عبر منصة وزارة العدل ، مشددة على أن نجاح هذا التحول رهين بالتكامل الدائم بين النص القانوني ، البنية التقنية ، والتأهيل المستمر للعدول.

المداخلة الرابعة: بعنوان :**المسؤوليات والعقوبات في القانون 26.051** ألقاها الأستاذ محمد المسعودي

التي أبرزت انتقال المشرع نحو حكامة توثيقية ترتكز فيها النصوص الردعية على نحو 20% من مقتضيات القانون وقد تركزت خلاصات المداخلة في إقرار مبدأ المسؤولية الشخصية والفردية للعدل بمعزل عن الشراكة ، وتشديد العقوبات الجنائية في حالات التزوير المرتبطة بتصريحات الأطراف ، فضلا عن تأطير العمل بالرقمنة والإيداع الإلكتروني اليومي. كما فرض القانون مسؤولية مدنية شاملة للعدل وأجرائه والمتمرنين لديه مع إجبارية التأمين وتوسيع نطاق الالتزام بالتكوين المستمر وضوابط النشر المهني. وفي الختام ، أوصت المداخلة باعتماد دليل عملي موحد للأخطاء المهنية ، وتكثيف الورشات التطبيقية ، وتسريع إصدار النصوص التنظيمية الشارحة لرفع كل لبس قانوني.

المحور الثاني : فتح باب المناقشة والاقتراحات :

وعقب الانتهاء من تقديم العروض التأطيرية، فُتح باب المناقشة العامة أمام الحاضرين للتفاعل مع القضايا المطروحة.

وقد انصبت المداخلات على طرح ومناقشة مجموعة من الإشكاليات القانونية والإجرائية، وتوجت بتقديم مقترحات وتوصيات عملية كالتالي:

1-الإشكاليات القانونية والمفاهيمية:

غموض بعض المصطلحات القانونية : التأكيد على حاجة بعض المصطلحات الواردة في القانون الجديد إلى تدقيق وتوضيح مفاهيمي دقيق، وعلى رأسها مصطلح "السلطة الحكومية المكلفة بالعدل" وأبعاد "المسؤولية المدنية" للعدول.

شتات النصوص القانونية : التنبيه إلى إشكالية التشتت التشريعي المنظم لمهنة العدول، وهو ما يستدعي العمل على تجميع النص القانوني المنظم للمهنة في إطار موحد لضمان وحدة التطبيق وحسن الفهم.

صعوبات التنزيل العملي: إبراز التحديات والإكراهات الواقعية التي تشوب تنزيل وتطبيق أحكام ومستجدات القانون 051.26 على أرض الواقع.

ضرورة الاستئناس بالمرجعيات المؤطرة : التأكيد على وجوب قراءة وممارسة أحكام النص التشريعي الجديد في ضوء ملاحظات وقرارات المحكمة الدستورية، وكذا محطات النقاش والشهادات والمداولات التي شهدتها أروقة البرلمان بمجلسيه.

2 - رؤية واستراتيجية التكوين المستمر:

ترتيب أولويات التكوين مرحلياً:

- الإشارة إلى أن التكوين الشامل في مستجدات القانون يعد سابقاً لأوانه في الوقت الراهن، لارتباطه الصريح بصدور المرسوم التطبيقي.
- الاقتصار في هذه المرحلة (قبل صدور المرسوم التطبيقي) على التكوين في النصوص والمساطر والقضايا المباشرة التي لا ترتبط بالمرسوم التطبيقي أو النصوص التنظيمية المرتقبة.
- التركيز العاجل على الأولويات الإجرائية العملية، مثل كيفية تلقي و تحرير الشهادات العدلية والمساطر التابعة لها.
- التأكيد على أهمية التكوين والرفع من جودته ، ولو اقتضى الأمر جعله بمقابل مادي رمزي دعماً لموارد المجلس الجهوي ولضمان الاستمرارية والاحترافية.
- الاعتماد على الاستباقية في عقد لقاءات تواصلية مع ممثلي الوزارات والقطاعات الحكومية المعنية، بهدف استقطاب وجلب كفاءات وأطر متخصصة لتكوين العدول.

3-المقترحات العملية والدعامات التوجيهية:

صياغة نماذج عقود استرشادية: إعداد واقتراح نماذج عقود عدلية حديثة تطابق المستجدات التشريعية للقانون 051.26 لتكون مرجعاً عملياً يستفيد منه كافة العدول.

نشر المخرجات والعروض: توثيق ونشر خلاصات ومحاور المداخلات العلمية التي قُدّمت خلال هذا اللقاء التواصلي لتعميم الفائدة على الجميع.

اعتماد منهجية الدعامات الثلاث للتنزيل : توجيه الدعم والارتقاء بالعدول عبر ثلاث دعامات أساسية:

الدعامة التكوينية : لتأهيل القدرات والمظان المعرفية والتطبيقية.

الدعامة النفسية : لمواكبة التغييرات وترسيخ الثقة والاستيعاب المهني المسؤول.

الدعامة الإجرائية والتنزيلية: لتيسير التطبيق السليم للمستجدات ميدانياً .

وقد قدم السادة المتدخلون من عموم العدول إيضاحات وطرحوا إشكالات وتقدموا بمقترحات وتوصيات وإجابات شاملة استجابت لتساؤلات واستفسارات كثيرة كانت مثار جدل بين الممارسين

اختتام اللقاء:

وفي ختام الأشغال ، ألقى الأستاذ محمد كبابرة ، نائب رئيس المجلس الجهوي ، كلمة تقدم فيها بالشكر لكافة المشاركين من مختلف مراكز الاستئنافية ، كما أشاد بجهود اللجنة العلمية المطعمة في دراسة قانون المهنة الجديد وإنجاح هذا اللقاء

وفي سياق متصل ، أطلع السيد نائب الرئيس الحاضرين على تقدم المفاوضات الجارية مع "التعاضدية الفلاحية للتأمين" تفعيلاً للمستجدات التي جاء بها قانون المهنة الجديد ، مؤكداً حرص المجلس وسعيه الدؤوب لانتزاع خدمات وتغطيات تأمينية بامتيازات تفضيلية لفائدة السادة العدول .

حرر بالرباط في :

مقرر اللقاء :.....

التوقيع: .....